الهيئة العامة للصناعات العسكرية
General Authority for Military Industries

سياسة حوكمة البيانات
لقطاع الصناعات العسكرية

(معتمدة بموجب قرار اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة رقم (ذ/26/4)
وتاريخ 1447/03/22هـ الموافق 2025/09/14م)

تاريخ الإصدار: 14/ 09/ 2025
رقم الإصدار: V.1

المحتويات

التعريفات 2

1 مقدمة 3

2 الغرض 3

3 النطاق 3

4 المبادئ..... 3

5 التزامات المنشآت..... 4

6 الاحكام عامة..... 4

7 المراجع.. 4

التعريفات

المصطلح	التعريف
الهيئة	الهيئة العامة للصناعات العسكرية.
المنشأة / المنشآت الكبيرة	المنشآت الكبيرة، وفقًا لتصنيف هيئة المنشآت المتوسطة والصغيرة (منشآت)، التي تقوم بمزاولة أي من الأنشطة التي تقوم الهيئة بالإشراف عليها او ترخيصها.
السياسة	سياسة حوكمة البيانات لقطاع الصناعات العسكرية
البيانات	مجموعة من الحقائق في صورتها الأولية أو غير المنظمة مثل الأرقام، أو الأحرف، أو الصور، أو مقاطع الفيديو، أو التسجيلات الصوتية،أو الرموز.
إدارة البيانات	عملية تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والمبادرات والممارسات لتمكين الجهات من إدارة وحوكمة البيانات وتعزيز قيمتها باعتبارها أحد الأصول القيمة والثمينة.
البيانات الشخصية	كل بيان -مهما كان مصدره أو شكله- من شأنه أن يؤدي إلى معرفة الفرد على وجه التحديد، أو يجعل التعرف عليه ممكنا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ذلك: الاسم، ورقم الهوية الشخصية، والعناوين، وأرقام التواصل، وأرقام الرُّخص والسجلات والممتلكات الشخصية، وأرقام الحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية، وصور الفرد الثابتة أو المتحركة، وغير ذلك من البيانات ذات الطابع الشخصي.
حوكمة البيانات	مجموعة من الممارسات والإجراءات التي تساعد على ضمان إدارة أصول البيانات، بدءاً من وضع الخطة المعنية بالبيانات وتطوير المعايير والسياسات وحتى التنفيذ والامتثال.

1 مقدمة

تعتبر هذه السياسة إطارًا تنظيميا لحوكمة البيانات، ومرجعا لتحديد الأدوار والمسؤوليات ووضع المعايير اللازمة بشكل فعال داخل المنشآت في قطاع الصناعات العسكرية، بما يحقق الامتثال للأنظمة ويدعم الشفافية وجودة العمل المؤسسي للمنشآت واتخاذ القرارات المبنية على البيانات.

2 الغرض

تهدف هذه الوثيقة إلى وضع سياسة حوكمة البيانات وذلك لضمان إدارة أصول البيانات في منشآت قطاع الصناعات العسكرية، بدء من وضع الخطة المعنية بالبيانات وتطوير الضوابط والسياسات وحتى التنفيذ والامتثال، علماً بأن هذه السياسة لا تلغي أو تحل محل المتطلبات التنظيمية الأخرى.

3 النطاق

تنطبق هذه السياسة على كافة بيانات المنشآت الكبيرة.

4 المبادئ

حدد مكتب إدارة البيانات الوطنية مجموعة من المبادئ التوجيهية المستندة لضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية وفيما يلي تفصيل للمبادئ التوجيهية لقطاع الصناعات العسكرية المبنية وفقا للمبادئ الصادرة عن مكتب إدارة البيانات الوطنية:

المبدأ	الوصف
البيانات كأصل	يجب أن تكون بيانات قطاع الصناعات العسكرية قابلة للاكتشاف والحماية والصيانة مع توضيح المسؤوليات المتعلقة في البيانات وإمكانية تحقيق القيمة منها.
الخصوصية في التصميم	الأخذ بعين الاعتبار متطلبات حماية البيانات الشخصية في مراحل بناء وتطوير الأنظمة أو الإجراءات أو التطبيقات... (التقنية او غير التقنية)
الاستخدام الأخلاقي للبيانات	بناء ممارسات وقواعد أخلاقية مبنية على قيم ومبادئ لاستخدام البيانات متوافقة مع الأخلاق العامة ومرتكزات الثقافة السعودية.
الاستخدام الأمثل	استخدام البيانات بالشكل الأمثل والابتعاد عن الازدواجية وتمكين الاستجابة الفعالة من خلال تكامل البيانات وترابط مدلولاتها ومشاركتها والاستفادة منها لتلبية احتياجات وتطلعات قطاع الصناعات العسكرية.
القرارات المبنية على البيانات	توفير البيانات وتحليلها أصحاب الصلاحية في اتخاذ قرارات فعالة على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية وكافة الأصعدة.
ثقافة البيانات	رفع ثقافة ووعي قطاع الصناعات العسكرية حول إدارة البيانات. وتعزيز القدرات الوطنية في إدارة البيانات بالمنشآت التي تخضع لإشراف الهيئة.
موثوقية البيانات	بناء الثقة في بيانات قطاع الصناعات العسكرية من خلال توفير بيانات عالية الجودة.

5 التزامات المنشآت

مع مراعاة الأنظمة واللوائح ذات الصلة، على المنشآت الالتزام بالآتي:

أ. تأسيس مكتب لإدارة البيانات وتحديد أدوار ومسؤوليات المكتب الازمة لتنفيذ الأنشطة المطلوبة.
ب. إعداد استراتيجية إدارة البيانات ومراجعتها بشكل دوري بما يتوافق مع استراتيجية المنشأة. على أن تُمثل الاستراتيجية أساساً لتحديد وتنفيذ مبادرات البيانات ومراقبة مؤشرات الأداء.
ج. إعداد نموذج التشغيلي لإدارة البيانات متضمناً الأدوار والمسؤوليات.
د. إعداد سياسات وإجراءات إدارة البيانات بالمواءمة مع المتطلبات التنظيمية واعتمادها ومراقبة الامتثال لها وتحديثها بشكل دوري.
هـ. . تقديم برامج التدريب والتوعية لكافة الموظفين حول حوكمة وإدارة البيانات.
و. إجراء عمليات تدقيق ومراقبة بشكل دوري على الامتثال بالإجراءات والوسائل التنظيمية داخل المنشأة ذات العلاقة وذلك لتعزيز الرقابة والامتثال لحوكمة وإدارة البيانات.

6 الاحكام العامة

تتولى الهيئة مسؤولية مراقبة الالتزام بتنفيذ سياسة حوكمة البيانات ولها في سبيل تحقيق ذلك اتخاذ الجزاءات الإدارية المناسبة حسب نوع وطبيعة المخالفة:

1. الإنذار الإداري للمنشأة المخالفة، متضمنًا تفاصيل المخالفة والإجراء الذي يجب اتخاذه من قبل المنشأة، والمهلة الممنوحة للتصحيح.
2. تعليق الترخيص حسب المدة التي تراها الهيئة، ولها تجديد تلك المدة عند عدم قيام المنشأة بالتصحيح .

7 المراجع

- **الدليل الدولي المعياري والقياسي والاسترشادي لإدارة البيانات وحوكمتها**
المصدر: DAMA International.

- **ضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية**
المصدر: مكتب إدارة البيانات الوطنية، المملكة العربية السعودية.